لماذا تخلّت حركة "التعليم للجميع" عن ملايين الأطفال؟ 5 حقائق ستغير نظرتك لمدارسنا

الحلم المشترك والواقع الخفي

الذهاب إلى المدرسة هو أحد الطقوس القليلة المشتركة في جميع بلدان العالم. فالمدرسة هي المكان الذي نتعلم فيه المهارات التي تُعدّنا لمسؤولياتنا كبالغين، وهي المكان الذي نكوّن فيه صداقات تدوم مدى الحياة، وهي أيضاً المكان الذي نتعلم فيه القواعد التي تحكم مجتمعاتنا وأوطاننا. إنه حلم مشترك بتنمية الشخصية الإنسانية وتعزيز التفاهم والتسامح والصداقة.

لكن هذا الحلم المثالي يصطدم بواقع صادم ومخفي عن الأنظار. فهناك 77 مليون طفل خارج أسوار المدارس، من بينهم 25 مليون طفل على الأقل من ذوي الإعاقة. والأمر الأكثر فظاعة هو أن ما لا يزيد عن 5% من الأطفال ذوي الإعاقة يكملون تعليمهم الابتدائي، وفقاً للبنك الدولي (2003). هذه الأرقام ليست مجرد إحصائيات، بل هي قصص لملايين الأطفال الذين تُركوا خلف الركب.

في هذا المقال، سنكشف عن خمس من أكثر الحقائق المفاجئة والمؤثرة حول هذه الأزمة الخفية، استناداً إلى تقرير عالمي استمع إلى أصوات الأسر والأفراد من ذوي الإعاقة أنفسهم، لنفهم معاً كيف وصلنا إلى هنا، والأهم من ذلك، كيف يمكننا المضي قدماً.

- خمس حقائق مفاجئة حول التعليم الدامج

الحقيقة الأولى: حركة "التعليم للجميع" العالمية لم تكن تعني الجميع بالفعل

في عام 2000، التزمت المبادرات العالمية الكبرى، مثل المنتدى العالمي للتربية في داكار والأهداف الإنمائية للألفية، بتحقيق "التعليم للجميع". لقد كان وعداً عالمياً بدا وكأنه يشمل كل طفل على وجه الأرض.

لكن الحقيقة المفاجئة والمخالفة للبديهة هي أن الالتزام الواضح بالتعليم الدامج للأطفال ذوي الإعاقة كان "غائباً تماماً" عن هذه الأطر، وفقاً للتقرير العالمي. لقد تم تجاهلهم ببساطة في صياغة أحد أهم الأهداف التعليمية في عصرنا.

ويتجلى أثر هذا الإغفال في الاقتباس القوي لأحد الآباء في جنوب إفريقيا، والذي يجسد خيبة الأمل التي شعر بها الكثيرون:

"سمعنا أن مجموعة كانت تطلق حملة من أجل التعليم للجميع، ولكن عندما حاولنا الانضمام إلى التحالف، قيل لنا إنهم لا يعنون أطفالنا."

إن أهمية هذه الحقيقة تكمن في أنها تسلط الضوء على السهولة التي يمكن بها إغفال الفئات الأكثر ضعفاً، حتى من قبل الحركات العالمية حسنة النية. لقد كان استبعادهم ممنهجاً منذ البداية، وليس مجرد صدفة.

الحقيقة الثانية: الفصل يكلف أكثر، وليس أقل

هناك اعتقاد خاطئ وشائع بأن دمج الأطفال ذوي الإعاقة في المدارس العادية هو "رفاهية" أو أنه باهظ التكلفة بشكل لا يمكن تحمله، خاصة في البلدان النامية.

لكن المفاجأة التي كشفت عنها دراسة لمنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية (OECD) عام 1994 هي أن دمج الأطفال ذوي الإعاقة في الفصول الدراسية العادية **أقل تكلفة بسبع إلى تسع مرات** من الحفاظ على نظام تعليم خاص منفصل.

المنطق وراء ذلك بسيط: يتطلب نظام المسارين المنفصلين مضاعفة المرافق والإدارة وتدريب المعلمين، مما يجعله أكثر تكلفة وأقل كفاءة. في المقابل، يستثمر النظام الدامج الموارد في بيئة تعليمية واحدة يستفيد منها الجميع.

تعيد هذه النقطة صياغة مفهوم التعليم الدامج ليس كنفقات إضافية، بل باعتباره المسار الأكثر استدامة وحكمة من الناحية المالية، لا سيما في البلدان التي تكون فيها الموارد شحيحة.

الحقيقة الثالثة: الحاجز الحقيقي ليس نقص القدرة، بل جدار من المواقف السلبية

في حين أن الموارد والتدريب يمثلان تحديين، فإن الحاجز الأكثر انتشاراً الذي أبلغت عنه الأسر والمدافعون عن حقوقهم هو المواقف السلبية من المعلمين والإداريين والمجتمع. فالرفض لا يأتي من نقص الإمكانيات، بل من نقص القبول.

يقول أحد المدافعين عن حقوقهم في نيكاراغوا: "الدمج ظاهري فقط. يسمحون لك بالدخول لكنهم لا يقبلونك."

وتجسد شهادة ثياندي المؤثرة من هولندا الأثر الإنساني لهذه المواقف، حيث تقول:

"أرجوكم استمروا في جهودكم لإرسال جميع الأطفال إلى المدرسة. ليس إلى مدارس خاصة حيث سيعاملون كوحوش خاصة غير قادرة على التعلم، بل إلى مدارس عادية. لقد عوملت كوحش — ليس كإنسان — لأنني لا أستطيع التحدث أو إظهار ما أفكر فيه بسهولة. أريد أن أقول للعالم إنه يجب معاملة الجميع كبشر حتى لو لم يتمكنوا من الكلام."

هذه الحقيقة تحول التركيز من "محدودية" الطفل إلى فشل النظام والمجتمع في رؤية إمكاناته. إنها تؤكد أن الخطوة الأولى نحو الدمج الحقيقي هي تغيير العقليات قبل تغيير أي شيء آخر.

الحقيقة الرابعة: ملايين الأطفال أصبحوا غير مرئيين بسبب النظام نفسه

هناك حقيقة صادمة: في أجزاء كثيرة من العالم، لا يتم حتى تسجيل الأطفال ذوي الإعاقة عند الولادة. هذا الفشل المنهجي يعني أنهم غير مرئيين إحصائياً وليس لديهم أي حق قانوني في الحصول على الخدمات أو التعليم. فهم غير موجودين على الورق، وبالتالي لا توجد أي التزامات تجاههم.

ويرتبط بذلك مشكلة البيانات التي أشار إليها التقرير، حيث تستخدم التقارير الرسمية غالباً معدلات انتشار منخفضة بشكل كبير للإعاقة (مثل 1-2%)، وهو ما "يضخم تقديرات الأطفال ذوي الإعاقة الملتحقين بالمدارس" ويخفي الحجم الحقيقي للاستبعاد.

إن الأثر العميق لهذه النقطة هو أن المشكلة لا تقتصر على إهمال هؤلاء الأطفال؛ بل إن النظام نفسه منظم بطريقة تمحو وجودهم من السجلات الرسمية، مما يجعل من المستحيل حل مشكلة لا يتم قياسها بدقة.

الحقيقة الخامسة: الدمج الحقيقي ليس فقط لبعض الأطفال، بل يجعل المدرسة أفضل لـ جميع الأطفال

من المهم التمييز بين "الإدماج" الفاشل (وضع طفل في فصل عادي دون تغيير الهيكل) و"الدمج" الناجح. فالدمج الحقيقي ليس مجرد إضافة، بل هو تحول شامل يفيد الجميع.

بالنسبة للأطفال غير المعاقين، يعلمهم الدمج التنوع والتعاون وقبول الآخر. أما بالنسبة للمعلمين، فإنه يتحداهم لإيجاد استراتيجيات تدريس مبتكرة وأكثر فردية تستفيد من أنواع مختلفة من الذكاء (اللفظي، والبصري، والحركي، وما إلى ذلك)، مما يرفع من جودة التعليم للجميع.

وقد لخص أحد الأعضاء من كينيا هذه الفلسفة في شعار بليغ يمكن طباعته على القمصان:

"الأطفال الذين يتعلمون معاً، يتعلمون كيف يعيشون معاً."

هذه الحقيقة تعيد تعريف التعليم الدامج من كونه عبئاً أو قضية هامشية إلى كونه حافزاً لإنشاء مدارس ذات جودة أعلى وأكثر ديناميكية وإنسانية للمجتمع بأكمله.

وختاما: خارطة طريق جديدة لوعد منسي

إن الفجوة بين وعد التعليم والواقع الذي يعيشه ملايين الأطفال ذوي الإعاقة واسعة، وهي ناجمة عن إخفاقات منهجية في السياسات والمواقف والوعي. لقد كشفت الحقائق التي استعرضناها أن المشكلة ليست في الأطفال، بل في الأنظمة التي صُممت بطريقة تستبعدهم.

لكن هناك بصيص أمل. فاليوم، توفر اتفاقية الأمم المتحدة لحقوق الأشخاص ذوي الإعاقة (CRPD) "خارطة طريق للمستقبل" تُلزم البلدان قانونياً ببناء أنظمة تعليمية دامجة. لم يعد الأمر خياراً، بل أصبح التزاماً. والآن بعد أن عرفنا هذه الحقائق، يبقى السؤال الأهم موجهاً لكل واحد منا: **كيف يمكننا أن نضمن عدم ترك الجيل القادم من الأطفال خلف الركب؟**